مجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث
العدد الرابع – المجلد الثالث
أكتوبر 2017
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

ضوابط الاختلاف بين رواة الحديث

حماد بن مهدي بن عمران السلمي
قسم الدراسات الإسلامية || جامعة الملك عبد العزيز || جدة || المملكة العربية السعودية.

الملخص: يعد الاختلاف بين رواة الحديث من السبل المعينة لبيان العلل، وكشف أوهام الرواة، وهو منهجٌ لبعض الأئمة في نقد الرواة والمرويات، وقد أعلوا أحاديث كثيرة في مصنفاتهم باختلاف الرواة، وكان لابد من معرفة طريقة التعامل مع هذه الاختلافات، ومعرفة مقاصد النقاد من إيرادها، ولقلة الدراسات في هذا الجانب، وعدم إدراك أهميته جاء هذه البحث معتنياً بهذا الجانب، وتكوَّن من مقدمةٍ ومبحثين وخاتمةٍ، ويهدف البحث إلى التعريف بالاختلاف بين الرواة، ومعرفة ضوابط التعامل مع الاختلاف في كتب الحديث، واعتمد الباحث على منهج الجمع والاستنباط، وتوصَّل إلى أن الاختلاف بين رواة الحديث من الدلائل على وجود علةٍ في الحديث، وهو ينتج من خطأ أو وهْم الراوي، ويكون الاختلاف على الراوي المشترك، ويكثر الاختلاف عليه إذا كان مكثراً من الرواية، وأن الترجيح بين الروايات المختلِفة باعتبار القرائن وغلبة الظن عند الناقد، وليس له قاعدة مطردة، كما أن طريقة الأئمة في بيان الاختلاف قد يكون بالتصريح بالمخالفة، أو بالتلميح من خلال سياق الأسانيد.

الكلمات المفتاحية: ضوابط، الاختلاف، الرواة ، الحديث.

المقدمة :

الحمد لله أحمده حمداً مزيداً، وأشهد أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُه ورسُولُه، بلَّغ رسالةَ ربِّه ترغيباً وتنديداً، صلَّى اللهُ عليْه وعلىٰ آلِهِ وصحابتِه وتابعيهم وسلَّم تسليماً مديداً.

إن علم الحديث يعدُّ من أشرف العلوم؛ إذ هو يعنى بدراسة سنة النبي صلى الله عليه وسلم، والشيُّ يشرُف بشرفِ صاحبِه، وإنَّ من أشرفِ المقاماتِ لدى طالبِ العلمِ خدمةَ هذا العلم الشريف.

ولقد اهتم المحدِّثون في مصنفاتهم ببيان الاختلاف بين الرواة، فمنهم من صرَّح باختلاف الرواة كالنسائي، ومنهم من ألمح إلى ذلك من خلال سياق أسانيد الحديث الواحد كأبي دواد.

وهو موضوع جديرٌ بالعناية؛ لما له من أثر في إعلال الأحاديث، وهذا ما دفعني إلى أن أجمعَ مسائلَ هذا النوع من علوم الحديث في هذا البحث، والذي بدوره يُعَرِّف بالاختلافِ بين الرواة، ويبيّن أوجهَ الاختلاف بين الرواة وأثرَها في علل الحديث، ويعطي ضوابطَ للتعامل مع اختلافات الرواة.

مشكلة البحث:

اهتم المحدثون بنقد المرويات وإعلال الأحاديث، وتباينت طرقهم في ذلك، فمنهم من كان نقده وإعلاله صريحاً، ومنهم من كان يلمح إلى ذلك بطرقٍ وعباراتٍ تتضمن أحكاماً وإعلالاً للأحاديث، ومنها بيان الاختلاف بين رواة الحديث.

والنقاد من الأئمة قديماً يعرفون مناهج معاصريهم من الأئمة ويفهمون ما يرمون إليه من العلل والأحكام، لكنَّ الكثيرَ من طلاب العلم والدارسين في زماننا هذا يغفُلون عن هذه الأحكام والطرق في إعلال الأحاديث، لأنها تحتاج إلى الدقة وإمعان النظر، ولأهمية هذا المبحث من مباحث علوم الحديث، وقلة الدراسات والأبحاث فيه دعت الحاجة

إلى التأليف فيه، والتعريف به، وبيان طريقة التعامل مع اختلاف رواة الاحاديث، مع وضع ضوابط لذلك لفهم مقاصد ومناهج أئمة الحديث والعلل.

ومن أسئلة البحث وإشكالاته ما يلي:

ماهو تعريف الاختلاف بين الرواة؟ وماهي أسبابه؟ وماهي أنواعه؟ وماهي الطريقة الصحيحة للتعامل مع الاختلاف بين الرواة؟ وهل يُعدُّ كلُّ اختلافٍ علةً؟

أهداف البحث:

- التعريفُ باختلاف الرواة.
- بيانُ أوجهِ الاختلاف بين الرواة وأثرِها في قبولِ الأحاديث أو ردّها.

ومعرفةُ ضوابط التعامل مع الاختلاف.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع في أن دراسةَ اختلاف الرواة تعتبر وسيلةٌ لإدراك الوهم والخطأ من الراوي، وكشفِ العلةِ، ومن ثم معرفةُ الصحيح من الضعيف في الأحاديث والروايات.

أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار دراسة موضوع الاختلاف بين الرواة لما يلي:

- مكانةُ السنة النبوية، كونُها المصدر الثاني من مصادر التشريع، ووجوبُ خدمتِها والدفاعِ عنها، والردِّ على أباطيل الوضاعين وطعون المستشرقين.
- أن معرفةَ الاختلافِ بين الرواة من طرائق كشف علل الأحاديث.
- ندرة الدراسات التي تُعنى ببيان الاختلاف بين الرواة، حتى لا تكاد تجد بحثاً أو رسالةً علميةً تعرضت لهذا المبحث الدقيق؛ ويرجع ذلك لدقته وصعوبتِه.
- الرغبةُ في الكشف عن بعضٍ من ملامحِ مناهجِ المحدثين من خلال التعرض للأحكام الغير صريحة في مصنفاتهم.

منهج البحث: قامت دراسة البحث على منهج جمعِ المسائلِ والأمثلة من كتب السنة والعلل والتخريج والمصطلح ومن ثم استنباط النتائج والقرائن وتحليلها.

المبحث الأول: الاختلاف بين الرواة

المطلب الأول: تعريف الاختلاف بين الرواة.

الاختلاف في اللغة: نقيض الاتفاق[1]، وتخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا، وكل ما لم يتساو، فقد تخالف واختلف[2]. الاختلاف اطلاقٌ في علم مصطلح الحديث لشيءٍ واحدٍ، وليس لها تعريفٌ في كتب الاصطلاح، ولكن من خلال النظر في كلامِ الأئمة والنقادِ ودراسةِ الاختلافات ترجَّح عندي تعريفٌ إجتهاديٌّ، وهو أن يرويَ راويان أو أكثرُ عن شيخٍ واحدٍ، فيقع بينهم تغيير في الإسناد أو المتن.

والتغيير يكون بزيادة راوٍ أو لفظة، أو إسقاطهما، أو إبدال راوٍ براوٍ، أو تقديم أو تأخير في الإسناد أو المتن، أو تصحيف أو تحريف في أسماء الرواة أو ألفاظ المتن.

ويمكن تقريب التعريف بأنه حديثٌ يختلف في إسناده ثقتان، كلاهما يأتي به على وجه يخالف به الآخر، بحيث لا يمن الجمع بينهما؛ مما يحتاجه معه إلى النظر وجمع الطرق ومعرفة موضع الخطأ، قال نور الدين عتر:"

1- الحميري، نشوان. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. (1908/3).

2- الأنصاري. جمال الدين. لسان العرب. (91/9).

ذلك أنه عن طريق البحث الناقد المتعمق في هذه الظاهرة يتبين ما وقع في الحديث من الوهم لبعض الرواة، أو ما في سنده أو متنه من قدح أو غير ذلك"[3].

ويرد الاختلاف في عبارات بعض الأئمة بإطلاقات أخرى كالمخالفة والخِلاف. ولابد من تحقق شرطٍ في الروايتين حتى يصدُقَ عليها هذا التعريف وهو عدم استوائهما، بحيث تترجح إحدى الروايتين على الأخرى.

المطلب الثاني: سبب الاختلاف.

يقع الاختلاف بسبب عدة أمور، منها ما يرجع إلى الراوي ومنها ما يرجع لأمورٍ تطرأ على الراوي. أما السبب الذي يرجع إلى الراوي فهو الوهم والخطأ، وهو من أهم الأسباب؛ لأنه سجية في البشر، وقلَّما يسلم منه أحدٌ وقد وقع لكبار حفاظ الحديث.

وأما الأسباب الطارئة فهي مايطرأ للراوي من عوارض بشرية أو اجتماعية. ومنها:

- الاختلاط وهو أن يتقدم الراوي في العمر أو يتعرض لأمرٍ دنيوي يؤثر عليه، فيفسُد عقلُه، وتضطرب ذاكرتُه، وتختلط عليه الأحاديثُ، فيحدِّث بها على غير الوجه الصحيح الذي تحمَّله.

- أن يحدث الراوي في مكانٍ ليس معه كتبُه، وهو ممن لا يعتمد على حفظه، فإذا حدث أدخل حديثاً في حديث، وقلب الأسانيد والمتون.

- ذهاب بصر الراوي: فالبصر مهم في التلقي وكتابة الحديث وحفظه، وزواله وذهابه يؤدي إلى إلى حصول اختلاف بين الروايات.

- تولي القضاء أو الإمارة، فكثير من الرواة تغير حفظه وضبطه للحديث بعدما ولي القضاء أو الإمارة بسبب انشغاله بأمورهما وعدم العناية بالحديث وسماعه وإسماعه.

قال الأستاذ ماهر ياسين:" الاختلافات يعود غالبُها إلى عدم التيقظ والى عدم الدقة والضبط إضافة إلى العوارض البشرية والنفسية، والعوارض الَّتِيْ تنتاب الإنسان فتُضعف ضبطَه وإتقانَه، ويقع في وهم من نسيان أَوْ غفلة أَوْ خطأ، وَهِيَ متعددة مِنْهَا ما يَكُوْن في الجسم أو النفس أو المال أَوْ الولد. وكل ذَلِكَ لَهُ مؤثرات عَلَى الإنسان في عقله وفكره وحفظه وضبطه"[4].

وقد يكون الخطأ من الراوي المدار الذي خرجت منه الرواية، وهو مايسمى مدار الحديث، أو مخرج الحديث، أو الراوي المشترك، أو يكون من الرواة عنه.

ويكثرُ الاختلافُ بكثرة طرق الحديث، وكونِ الشيخِ المختلَف عليه واسعَ الرواية مكثراً، وكذلك تقل وتكثر المخالفةُ بحسب كثرةِ الرواة عن الشيخ وقلّتِهم، فكلَّما زاد أصحاب الشيخ كثُر الاختلافُ عليه، وكلَّما قل أصحابُه قلَّ اختلافُهم.

ويمكن الحكم على الحديث من حال الراوي الذي وقع منه الوهم أو الخطأ، كما أن الترجيح بينهم راجع إلى اختلاف مراتبهم في الضابط والإتقان وطول الملازمة للشيخ أو قلتها واعتباراتٍ أخرى تنقدح في نفس الإمام الناقد عند النظر في الروايات.

المطلب الثالث: موضع الاختلاف وأنواعه.

يدور الاختلاف على الراوي الذي عليه مدار الإسناد، وهو الراوي المشترك، ومنه يخرج الحديث فلابد أن يكون المخرجُ واحداً حتى نعتبره اختلافاً، وإلا كانت وجوهُ الاختلاف رواياتٍ مستقلةً.

3- عتر. نور الدين. منهج النقد في علوم الحديث. ص422.

4الفحل. ماهر. أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء. ص14.

فمتى اشترك الراويان أو الرواة في الرواية عن شيخٍ واحد واختلفت رواياتهم فهنا يقع الاختلاف المعتبر، والذي يكون مظنة الخطأ والعلة في الحديث المروي، ومتى توافقت الروايات ولا وجود لاختلاف بينها يسميه العلماء المتابعة، ولا تؤثر في الحديث.

ومن أجل هذا اهتم المحدثون ببيانِ من تدور عليهم أكثر الأسانيد، فإنه يفيد في معرفة الاختلافات وكيفية التوفيق بينها.

وكذلك اهتموا بمعرفةِ طبقات الحفاظ عن كل راوٍ، وقد طبقوا هذا المنهج على كافة الرواة حتى تعرَّفوا على أوثق التلاميذ في شيوخهم وأدناهم، فمثلاً حماد بن سلمة مقدَّمٌ في ثابت البناني، وهشام بن حسان في مقدَّمٌ ابن سيرين، وهذه الأمور تعين الناقد على معرفة الاختلافات، ثم كيفية الترجيح والتوفيق بين الروايات.

والاختلاف نوعان: اختلاف في السند وآخر في المتن، ويتفرع منهما أنواع من الحديث.

الأول: اختلاف الرواة في السند: وهو أن يختلف الرواة في سند ما بزيادة راوٍ أو حذفه، أو اختلاف في اسمه، أو إبدال راوٍ براوٍ، أو اختلاف بوصل وإرسال، أو اتصال وانقطاع، أو اختلاف في الجمع والإفراد.

الثاني: اختلاف الرواة في المتن: زيادة ونقصاناً، أو رفعاً ووقفاً، أو تصحيفاً أو تحريفاً.

قال ابن حجر:" والمخالفة إن كانت واقعة بسبب تغيُّر السياق، أي: سياق الإسناد، فالواقع فيه ذلك التغيير هو مدرج الإسناد، أو كانت المخالفة بتقديم أو تأخير أي في الأسماء كمُرَّة بن كعب، وكعب بن مُرَّة؛ لأن اسمَ أحدهما اسمَ أبي الآخر، فهذا هو المقلوب، وإن كانت المخالفة بزيادة راوٍ في أثناء الإسناد، ومن لم يزدها أتقن ممن زادها، فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد، وإن كانت المخالفة بإبداله، أي: الراوي، ولا مرجح لإحدى الروايتين على الأخرى، فهذا هو المضطرب، وهو يقع في الإسناد غالبا. وقد يقع في المتن، وإن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف، مع بقاء صورة الخط في السياق: فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف"[5].

المطلب الرابع: أثر الاختلاف.

يعتبر الاختلاف مظنة الخطأ، الذي منشأُه في الغالب خطأ الراوي، وبالتالي فهو يؤثر على قبول الرواية وعدم قبولها بقدر خطأ الراوي، فيصبحُ حديثُه بعد الاطلاع على موضع الخطأ والوهمِ معلَّلاً، لذا فإن اختلاف الرواة يعتبر من السبل القوية التي تُدرَك بها العلة، قال ابن الصلاح (ت643هـ):" ويستعان على إدراكها (أي العلة) بتفردِ الراوي وبمخالفةِ غيرِه له مع قرائنَ تنضم إلى ذلك"[6].

وهذا الاختلاف يؤثر على الراوي أيضاً، فإن كانت مخالفتُه نادرةً عرفنا أنه ضابطٌ حافظٌ متقنٌ، وإن كثُرت منه المخالفةُ علِمنا أنه مختلُّ الضبط غيرُ متقن، ولم نحتجَّ بمروياتِه إلا بعد الاختبار والنظر، قال ابن الصلاح (643هـ):" يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة - ولو من حيث المعنى - لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه، والله أعلم"[7].

وقد يُحكم على الرواية بعد دراسة الاختلاف بين رواتها ومعرفة العلة، فيكون الحديث منكراً إذا كان راويه ضعيفاً قد خالفه الثقات، وقد ذكر مسلم (261هـ) في مقدمة صحيحه ما نصه:" وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا

---

5 ابن حجر. أحمد بن علي. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. ص116-120.

6ابن الصلاح. عثمان. معرفة أنواع علوم الحديث- مقدمة ابن الصلاح. ص187.

7 ابن الصلاح. عثمان. المصدر السابق. ص106.

ما عرضت روايتُه للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايتُه روايتَهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجورَ الحديث غيرَ مقبولِه ولا مستعملِه"[8].

أو يكون شاذاً إذا كان راويه ثقةً قد خالف من هو أوثق منه، أو يكون مضطرباً إذا لم يتميز الصوابُ من الخطأ في الرواية.

المطلب الخامس: الحكم على الاختلاف بين الرواة.

لقد اختلف الأئمة في الحكم على الأحاديث التي اختلف رواتها، فهل يُرجَّحُ الوصلُ على الإرسال، والرفعُ على الوقف، وروايةُ الأكثر على الأحفظ، فاعتبر بعض الائمة أن الحكم للزائد إذا كان ثقةً، وحكى الخطيب (ت463هـ) أقوالاً في ذلك: "فقيل: الحكم للمرسل، وقيل: الحكم للأكثر، وقيل: الحكم للأحفظ سواءٌ أكان المخالفُ واحداً أم جماعة"[9].

قلت: والذي يطالع صنيعَ المحدثين يرى أن هذه الأحكام بالقبول والرد ليست مطلقة، بل منهجهم يعتمد على القرائن التي تحتف بها الروايات، ولا يمكن الوصول إليها إلا بجمع الطرق والنظر فيها مع المعرفة التامة بالرواة والشيوخ والتلاميذ، وكيفية تلقي التلاميذ من الشيوخ والأحوال وطرق التحمل وكيفية الأداء من أجل معرفة الخطأ من الصواب، وكيفية وقوع الخلل والخطأ في الرواية، قال ابن المديني(234هـ):" الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[10].

المبحث الثاني: ضوابط الاختلاف بين الرواة

1- يكون الاختلاف في طبقة الراوي الذي عليه مدار الإسناد، وهو ما يسمى بالراوي المشترك، الذي يخرجُ من طريقه الحديثُ، فيروي عنه الرواة المختلفون الحديثَ الواحدَ، فلابد عند تحقيق الاختلاف أن يكون مخرجُ الحديثِ واحداً حتى يُعتدَّ بهذا الاختلاف، قال ابن الصلاح (ت643هـ):" وينبغي في التعارض أن يكون المخرج واحداً وإلا فتعد الوجوهُ المختلفة طرقاً مستقلة"[11].

2- يدور أكثرُ الاختلاف بين الرواة على المكثرين من الرواية؛ بسبب كثرةِ حديثه، وكثرةِ الرواة عنه، خصوصاً إذا روى عنه أهلُ بلده، ففي المدينة تدور أكثرُ الأحاديث على نافع والزهري، وفي مكة على عطاء، وفي البصرة على قتادة بن دِعامة، وفي الكوفة على أبي إسحاق السبيعي، وفي مصر على الليث.

3- يقع الاختلاف في كلٍّ من الإسنادِ والمتن.

أولاً: الاختلاف في الإسناد:

- الاختلاف بين الرفع والوقف : كحديثِ ابن عبَّاس رضي الله عنه ، قال:" **كَانَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يُوتِرُ بِسَبِّحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ فِي رَكْعَةٍ رَكْعَةٍ**".

8 النيسابوري. مسلم. مقدمة الصحيح. ص6.

9 الخطيب. أحمد. الكفاية في فنون الرواية. ص187.

10 العراقي. زيد الدين. التقييد والإيضاح. ص94-117.

11 الخطيب. أحمد. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع . (212/2).

قلت: الحديث اختُلِف فيه على شريك، فرواه علي بن حجر عن شريك عن أبي إسحاق عن سعيد عن ابن عباس عن النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم مرفوعاً، أخرجه النسائي في السنن الكبرى (248/1ح 435)، والترمذي في السنن (325/2 ح 462)، ورواه أبو نعيم عن شريك عن أبي إسحاق عن سعيد عن ابن عباس موقوفاً، أخرجه النسائي في السنن الكبرى (248/1ح 435)، والمجتبى (236/2ح1703).

- الاختلاف بين الوصل والإرسال: كحديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رَسُوْلُ الله صلى الله عليه وسلم:" **أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللهِ الْمُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ**".

قلت: الحديث اختُلِف فيه على أبي بشْر، فرواه أبو عوانة عن أبي بشر عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة، أخرجه مسلم في الصحيح (821/2 ح 1163)، والنسائي في الكبرى (120/2 ح 1314)، ورواه شعبة عن أبي بشر عن حميد بن عبدالرحمن عن النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم مرسلاً، فلم يذكر أبا هريرة، أخرجه النسائي في الكبرى (120/2 ح 1315)، والمجتبى (206/3 ح 1613).

- الاختلاف بزيادة راوٍ في إسنادٍ متصلٍ: كحديثِ أبي بن كعب رضي الله عنه، قال:" **كَانَ رَسُوْلُ الله صلى الله عليه وسلم يُوتِرُ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللهُ أَحَد**".

قلت : الحديث اختُلِف فيه سعيد بن أبي عروبة، فرواه عبد العزيز بن عبد الصمد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عزرة عن سعيد بن عبدالرحمن بن أبزى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، أخرجه النسَائي في الكبرى (272/9 ح 10508)، والمجتبى (251/3 ح 1754)، ورواه عبدالعزيز بن خالد عن سعيد عن قتادة عن عزرة عن سعيد بن عبدالرحمن بن أبزى عن أبيه عن أبيِّ عن النبي صلى الله عليه وسلم، فزاد أبيَّ بنَ كعب في إسناد متصل، فإن عبدَ الرحمن بن أبزى سمع من النبي صلى الله عليه وسلم، أخرجه النسَائي في الكبرى (272/9 ح 10509)، والمجتبى (235/3 ح 1701).

- الاختلاف في إبدال راوٍ براوٍ: كحديثِ أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قَالَ :" **كُنَّا نَحْزِرُ قِيَامَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي الظُّهْرِ وَالْعَصر، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الظُّهْرِ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً... "** الحديث.

قلت: الحديث اختُلِف فيه على منصور بن زذان، فرواه هشيم عن منصور بن زذان عن الوليد بن مسلم عن أبي الصديق عن أبي سعيد، أخرجه مسلم في الصحيح (333/1 ح 452)، وأبو داود في السنن (213/1 ح 804)، والنسَائي في المجتبى (237/1 ح 475)، ورواه أبو عوانة عن منصور عن الوليد عن أبي المتوكل عن أبي سعيد، فأبدل أبا الصديق بأبي المتوكل، وهما راويان مختلفان، أخرجه النسَائي في الكبرى (216/1 ح 349)، والمجتبى (237/1 ح 476).

ثانياً: الاختلاف في المتن:

- الاختلاف بزيادةِ حرفٍ في الحديث: كحديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، قال:" **أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأَ فَمَسَحَ نَاصِيَتَهُ وَعِمَامَتَهُ وَعَلَى الْخُفَّيْن**".

قلت: الحديث اختُلِف فيه على حمزة بن المغيرة، فرواه بكر المزني عن حمزة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة بهذا اللفظ، أخرجه مسلم في الصحيح (231/1 ح 274)، والنَّسَائي في المجتبى (76/1 ح 107)، وأبو داود في السنن (38/1 ح 150)، والترمذي في السنن (161/1 ح 100)، ورواه إسماعيل بن محمد عن حمزة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة، [ولم يذكر العمامة]، أخرجه النسَائي في الكبرى (114/1 ح 108)، والمجتبى (76/1 ح 108).

- اختلاف الرواة في ألفاظِ الحديث: كحديث علي رضي الله عنه، قال:" **كَانَ نَبِيُّ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، فَإِذَا صَلَّى الظُّهْرَ صَلَّى بَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ** ..." الحديث.

قلت: الحديث اختُلِف فيه على أبي إسحاق السبيعي، فرواه عبدالملك بن أبي سليمان عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بهذا اللفظ، أخرجه النسَائي في الكبرى (209/1 ح 330)، (262/1 ح 473)، ورواه حصين بن عبد الرحمن عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال :" **كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، يُجْعَلُ التَّسْلِيمَ فِي آخِرِ رَكْعَةٍ، وَبَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ** ..." الحديث، [فذكر بعد الظهر أربعاً]، أخرجه النسَائي في الكبرى (210/1 ح 333)، والمجتبى (120/2 ح 875).

- الاختلاف بإدخال حديثٍ في حديثٍ: كحديث عائشة رضي الله عنها،" **أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يُقَبِّلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ**".

قلت: الحديث اختُلِف فيه على عائشة رضي الله عنها، فرواه أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة بهذا اللفظ، أخرجه النسائي في السنن الكبرى (135/1 ح 155)، وروى حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة حديثاً آخر، قال فيه:" **كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يُقَبِّلُ إِحْدَى نِسَائِهِ، وَهُوَ صَائِمٌ**" ، أخرجه أبو داود في السنن (46/1 ح 179)، والترمذي في السنن (143/1 ح 86)، والنَّسَائي في المجتبى (104/1 ح 170)، وابن ماجه (168/1 ح 502)، فدخل على حبيب حديثُ ترك الوضوء من القبلة في حديث القبلة للصائم.

4- من الأمور التي يراعيها بعض المحدِّثين عند اختلاف الرواة ترجيحُ الوصلِ على الإرسال، والوقفِ على الرفع، والأحفظِ على من دونه، والأكثرِ على الأقل، ولكن هذا ليس على إطلاقه، وإنما المعتبر عند الجِلّةِ من المحدثين هو النظر في القرائن، وما يقوى في نفس الناقد في كلِّ حديثٍ، قال ابن حجر (ت825هـ): " إن تعليلهم الموصول بالمرسل أو المنقطع، والمرفوع بالموقف أو المقطوع، ليس على إطلاقه، بل ذلك دائر على غلبة الظن بترجيح أحدهما على الآخر بالقرائن التي تحفُّه"[12]، وقال ابن دقيق العيد (ت702 هـ):" من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو رافع وواقف أو ناقص أو زائد أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول"[13]، وقال الحافظ العلائي (ت761هـ):" كلام الأئمة المقدَّمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي (ت198هـ) ويحيى بن سعيد القطان (ت198هـ) وأحمد بن حنبل (241هـ) والبخاري (ت256هـ) وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث"[14].

قلت: ومن أمثلة ما رجَّح فيه الأئمةُ رواية الإرسال على الوصل حديثُ عبدالله بن عمر رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قال:" **صَلَاةُ القَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ**".

قلت: الحديث اختُلِفَ فيه على الزهري، فرواه ابن عيينه عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبدالله بن عمرو عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، أخرجه النسائي في الكبرى (146/2 ح 1376)، ورواه مالك عن الزهري عن عبدالله بن عمرو مرسلاً، [فلم يذكر عيسى بن طلحة]، أخرجه في الموطأ (136/1 ح 20)، ومن طريقه النسائي في الكبرى (146/2 ح 1377).

وقد نَّص جمعٌ من الأئمة على ترجيح رواية الإرسال، قال النسائي (ت303هـ):" والصواب الزهري عن عبدالله بن عمرو مرسلٌ"[15]، وقال الدارقطني (ت385هـ):" رواه مالك عن الزهري أنَّ عبدَالله بن عمرو، لم يذكرْ بينهما أحداً، وهو

12 االعسقلاني. أحمد. النكت على ابن الصلاح. (746/2).

13 العسقلاني. أحمد. المصدر السابق (105/1).

14 العسقلاني. أحمد. المصدر السابق (604/2).

15 النسائي. أحمد. السنن الكبرى. (146/2).

المحفوظ"[16]، وقال في موضعٍ آخر:" مالك بن أنس عن الزهري عن عبدالله بن عمرو مرسلاً، هو الصواب"[17]، وقال الحاكم الكبير (ت378هـ):" الصحيحُ روايةُ مالك بن أنس وسائرها واهيةٌ"[18].

ومن أمثلة ما رجَّح فيه الأئمة روايةَ الوقف على الرفع حديثَ أبي أيوب رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، قال:" **الْوِتْرُ حَقٌّ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيُوتِرْ بِخَمْسٍ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُوتِرْ بِثَلَاثٍ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُوتِرْ بِوَاحِدَةٍ**".

قلت: الحديث اختُلِفَ فيه على الزهري، فرواه الأوزاعي عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب عن النَّبِيِّ صلى الله عيه وسلم، أخرجه النَّسَائي في الكبرى (156/2 ح 1405)، وابن ماجه في السنن (376/1 ح 1190)، ورواه سفيان بن عيينه عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب موقوفاً، أخرجه النَّسَائيُّ في الكبرى (156/2 ح 1406).

وقد نصَّ جمعٌ من الأئمة على ترجيح رواية الوقف، قال النسائي (ت303هـ):" والموقوف أولى بالصواب"[19]، وقال محمد بن يحيى الذهلي (ت258هـ):" هذا الحديث أشبه أن يكون غيرَ مرفوع"[20]، وقال الدارقطني (ت385هـ):" والذين وقفوه عن معمر أثبتُ ممن رفعه"[21]، وقال ابن أبي حاتم (ت327هـ):" سألت أبي عنه: قلت لأبي: أيُّهما أصحُّ: مرسلٌ أو متصلٌ؟، قال: لا هذا ولا هذا، هو من كلام أبي أيوب"[22].

وهذا يدل على أن الترجيح بين الاختلافات عند الأئمة النقاد ليس له حكمٌ كليٌّ مطردٌ، بل هو قائمٌ على القرائن، وأحوالِ الرواة في الروايةِ المخْتَلَفِ فيها.

5- ليس كلُّ حديثٍ راجحٍ من أحاديث الاختلاف يكون حديثاً صحيحاً مقبولاً، فقد يرجِّح الأئمة الروايةَ الضعيفةَ لأنَّها المحفوظة، وقد تقدَّم في الضابط الرابع في حديثُ عبدالله بن عمر رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قال:" **صَلَاةُ القَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ**"، التي اختُلِف فيها على الزهري، فرواه عنه سفيان بن عيينه عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبدالله بن عمرو عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم موصولةٌ، ورواه عنه مالك عن الزهري عن عبدالله بن عمرو مرسلةٌ، وقد رجَّح النسائي ومحمد بن يحيى الذهلي وابن أبي حاتم والدارقطني كما تقدَّم روايةَ مالك المرسلة[23]، والحديث المرسل منقطعٌ، وهو من أنواع الحديث الضعيف، وقس على ذلك ترجيحَ رواية الوقف على الرفع، وترجيحَ رواية الضعيف على الثقة، لذا تجد في عبارات النقاد: الصواب حديث فلان، والصواب كذا، والمحفوظ حديث فلان، وهذا أولى بالصواب، ومن عادة الدارقطني أن يعبِّر بالصحة أو الصواب على الرواية الراجحة، ولا يقصد اشتمالها على شروط الصحة والاحتجاج بها، وإنَّما بيان المحفوظ.

6- يكثر جداً أن يكون مقصودُ الأئمة من إيراد الأحاديث التي يختلف رواتها حفظَ الحديث، لكي يُعرف ويتميز، ولئلا يختلط بالأحاديث المقبولة، ومن المعلوم أن الأئمة تباينت مناهجهم في التصنيف، فمنهم من اهتم بالأحاديث الصحيحة، ومنهم من اهتم بأحاديث الأحكام، ومنهم من اهتم بالأحاديث المعللة حتى تتميز، قال عبد الله بن أحمد

16 الدراقطني. علي. العلل الواردة في الأحاديث النبوية.(202/12).

17 الدارقطني. علي. المصدر السابق (29/13).

18 الحاكم الكبير. محمد. عوالي مالك.(101/1).

19 النسائي. أحمد. السنن الكبرى.(156/2).

20 البيهقي. أحمد. السنن الكبرى. (35/3).

21 الدراقطني. علي. العلل الواردة في الأحاديث النبوية.(99/6)

22 الرازي. عبدالرحمن. علل ابن أبي حاتم. (2/ 429).

23 ينظر ص (11) من البحث.

(ت290هـ):" كتب أبي ألف ألف حديث، وترك لقوم لم يرو عنهم مائتي ألف حديث"، وقال البخاري (ت256هـ):" أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأعرف مائتي ألف حديث غير صحيح"[24].

وقد كان الأئمة يصنفون لأهل زمانهم مع ما هم فيه من الحفظ والاتقان، فلا يخفى على أحدٍ منهم مقاصدَ المصنِّفين من مصنَّفاتهم في زمانهم، في وقتٍ احتجنا نحنُ إلى معرفةِ مناهجِ المصنفين والاعتناءِ بالصناعة الحديثية.

7- تتباين طرق بيان الاختلاف عند الأئمة، فمنهم من يصرّح بالاختلاف، فيسوق الرواية الأولى في الباب، ثم يقول: خالفه فلان، ويسوق الروايةَ الثانيةَ المخالِفةَ، وهذه طريقة النسائي والبزّار وابن خزيمة والبيهقي، أو يقول: ذِكْرُ اختلاف فلان وفلان، ثم يسوق الروايتين تباعاً وهذا يفعله النسائي غالباً، ومنهم من يلمحُ إلى الاختلاف بسياق الروايتين تباعاً ولايُصرّحُ بالمخالفة بينهما، وهذا صنيعُ أبي داود في سننه غالباً، وابنِ ماجه نادراً، ومنهم يسوق رواية الإرسال ثم يقول: وصله فلان، أو يسوق رواية الرفع، ثم يقول: وقفه فلان، والعكس في كلٍّ، وهذا يفعله النسائي غالباً، والبزّار والبيهقي نادراً.

8- تكثر الأحاديثُ التي اختلف رواتُها في السنن الأربعة مما هو مشتمل على الطرق الراجحة والمرجوحة، ولا تكاد تجد في الصحيحين إلا الطرق الراجحة الصحيحة.

9- الأحاديث المرجوحة في السنن الأربعة مما وقع فيها الاختلاف وفيها ضعْفٌ، لا يترُكها أصحابُ السنن غفْلاً عن الإعلال أو الإلماح إلى إعلالها، وذلك ببيان المخالفة تارةً، أو بالترجيح تارةً، أو بالطعن في رواتها تارةً، وهذا يفعله النسائي كثيراً وأبو داود والترمذي أحياناً، وقد يعلِّه بعضُهم ببيان التفرد والغرابة، وهذا يفعله الترمذي غالباً والنسائي أحياناً، وقد يعلِّه بعضُهم تلميحاً كما ذكرنا عن أبي داود أحياناً وابن ماجه نادراً، وهذا يحتاج إلى نظرٍ وتأملٍ ومعرفةِ منهج الإمام، مع مزيدٍ من الدراسات في مناهج التصنيف عند أئمة السنن، ولا أدلَّ من ذلك على أنَّ ثُلةً من الأئمة اعتبروا كتابَ النسائي كتابَ علل، وذلك لكثرة ما تعرَّضَ لبيانِ العلل وذَكَرَها في كتابه، ولا يبعد عنه أبو داود كثيراً، فإن كتابَه مليء بالعلل الخفية.

10- قد تكون الروايات التي اختلف رواتُها محفوظة، وهذه الحالة تقع إذا كان الشيخ الذي اختُلِف عليه مكثراً كالزهري وقتادة، فإنَّه ربما سمِع الحديث بأوجهٍ مختلفةٍ من شيوخه، ثم حدَّث بها كلَّها على الوجه الصحيح.

مثاله: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال رَسُوْلُ الله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي بال في المسجد:" **لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسِعًا**"، اختُلِف فيه على الزهري، فرواه الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، أخرجه النسَائي في الكبرى (296/1 ح 559) ، والمجتبى (14/3 ح 1216)، ورواه ابن عيينه عن الزهري عن سعيد المسيب عن أبي هريرة، أخرجه أبو داود في السنن (103/1 ح 380)، والترمذي في السنن (215/1 ح 147)، والنسَائي في الكبرى(296/1 ح 560)، ورواه يونس بن يزيد عن الزهري عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة، أخرجه البخاري في الصحيح (30/8 ح 6128).

قلت: الزهري إمام مكثر، سمِع الحديثَ من هذه الأوجه المختلفة، وحدَّث بها، وقد نصَّ غيرُ واحد من الأئمة على ذلك ، قال الحافظ العراقي (ت806هـ):" رواه الزهري عن ثلاثةٍ من أصحاب أبي هريرة: سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة وأبي سلمة بن عبدالرحمن"[25]، وقال ابن حجر (ت852هـ):" رواه أكثرُ الرواة عن الزهري عن عبيد

24 الحنبلي. زين الدين . شرح علل الترمذي.(479/1-495).

25 العراقي. زين الدين. طرح التثريب. (135/2).

الله، ورواه سفيان بن عيينه عنه عن سعيد بن المسيب بدل عبيد الله، وتابعه سفيان بن حسين، فالظاهر أن الروايتين صحيحتان"[26].

11- يسهُلُ الترجيح عند الاختلاف بين الرواة على الشيخ، وذلك بمعرفة الرواةِ المقدَّمين فيه، والأكثرِ ملازمةً له، والأحفظِ لحديثه، والمتثبتُ فيه، ففي قتادة مثلاً يقدَّم سعيدُ بن أبي عروبة وهشامُ الدستوائيُّ وشعبةُ على غيرهم عند الاختلاف عليه، قال أحمد بن حنبل (ت241هـ):" هؤلاء أصحابُ قتادةَ الذين لا يُختلف فيهم: شعبة وهشام وسعيد بن أبي عروبة"[27]، بينما يصعُبُ الترجيح عند الاختلاف بين هؤلاء المقدمين، فإنه لا يكاد يُعرف الخطأُ إلا بجمع طرق الحديث واستقصاء الروايات.

12- لايلزمُ من وجود الخطأِ والوهمِ في الرواية أن يكون هذا الخطأُ والوهمُ من الراوي عن الشيخ الذي أُخْتُلِفَ عليه، بل قد يكون الخطأُ من تلميذه أو ممن بعده.

مثاله: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : **(إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أولاهنَّ بالتراب)**.

الحديث أخرجه النسائي في السنن الكبرى (97/1 ح 68)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (21/1 ح 67)، من رواية ابن أبي عروبة عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه.

خالفه هشام فرواه عن قتادة عن خِلاس عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه النسائي في الكبرى (98/1 ح 69)، والدارقطني في السنن (106/1 ح190)، والبيهقي في السنن الكبرى (367/1 ح 1148).

قلت: سعيد بن عروبة وهشام الدَسْتوائي من أوثق الناس في قتادة، وقد رجَّح الأئمةُ روايةَ سعيد بن أبي عروبة، لكنَّ الخطأَ في رواية هشام الدَسْتوائي، لم يكن من هشامٍ، وإنما كان من الراوي عنه ابنِه معاذ بن هشام، فهو صدوق له أوهام[28]، فإنَّه وَهِمَ في إسناده فسلك الجادة، وقد ألمح البيهقيُّ(ت485هـ) إلى توهينِ روايةِ هشام، حيث قال بعدما روى الحديث من طريق هشام: هذا حديثٌ غريبٌ إن كان حفظه معاذ فهو حسن، وإنما رواه غيرُ هشام عن قتادة عن ابن سيرين[29].

13- إن بيانَ الأئمة النقاد لعلل الأحاديث وتعليلاتِهم للأخبار غالباً ما تكون بعباراتٍ مختصرة؛ ذلك أن كلامَهم في إعلال الأحاديث موجهٌ لأناسٍ يفهمون الصناعة الحديثية، مثل قولهم: (الصواب روايةُ فلان) أو (وَهمَ فيه فلان) أو (دخل حديثٌ في حديث) أو (المحفوظ روايةُ فلان)، وغيرها من العبارات المجملة.

14- من مظان الأحاديث التي اختلف رواتُها سنن النسائي، وسنن الدارمي، والسنن الكبرى للبيهقي، ومسند البزَّار، وصحيح ابن خزيمة، وقد تقدَّم في الضابط السابع طريقتهم في عرض الاختلافات[30].

الخلاصة :

اتجه هذا البحث إلى العناية بجانبٍ مهم من علوم الحديث، وهو بيان الاختلاف بين رواة الحديث، الذي يعتبر أحدُ السبلِ لكشف علل الأحاديث، فهو يندرج تحت ما يسمى بنقد الرواة والمرويات، الذي اهتمَّ به الأئمة غاية

26 العسقلاني. أحمد. فتح الباري. (323/1).

27 الحنبلي، أحمد. العلل ومعرفة الرجال. (ص666).

28 العسقلاني. أحمد. تقريب التهذيب. (ص536 ترجمة 6742).

29 البيهقي. أحمد. السنن الكبرى. (367/1).

30 ينظر ص (13) من البحث.

الاهتمام، لأن غايتَه معرفةُ الصحيح من السقيم في الحديث، ناهيك عن حفظ السنة المطهرة من تحريف المحرِّفين وغلو الغالين.

وقد آتى هذا البحث أُكُلَه من خلال نتائجَ وتوصياتٍ على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

1. يعتبر الاختلاف بين رواة الحديث من الدلائل على وجود علةٍ في الحديث.
2. الاختلاف بين الرواة ينتج من خطأ أو وهْم الراوي.
3. يكون الاختلاف على الراوي المشترك، ويكثر الاختلاف عليه إذا كان مكثراً من الرواية.
4. الترجيح بين الروايات المختلِفة يكون باعتبار القرائن وغلبة الظن عند الناقد، وليس له قاعدة مطردة.
5. طريقة الأئمة في بيان الاختلاف قد يكون بالتصريح بعبارات المخالفة، أو بالصناعة الحديثية الدقيقة من خلال سياق الروايتين المختلفتين دون بيان المخالفة صراحةً.

ثانياً: التوصيات:

1. الاعتناء بالنقد، وخاصةً علم علل الأحاديث، من خلال مطالعةِ كتب العلل.
2. الاهتمامُ بأحكامِ الأئمةِ الصريحةِ والضمنيةِ من خلال النظر والتأمل في مصنفاتِهم.
3. دراسةُ مناهجِ الكتبِ الأصولِ المهمةِ، ومعرفةُ شروطِ مصنفيها، خاصة السنن الأربعة، فإنها غنية بالتصرفات والأحكام الضمنية.
4. الاهتمام بالكتب التي اشتملت على أحاديث الاختلاف كمسند البزَّار، والسنن الكبرى للبيهقي.
5. جمع الأحاديث المهمة التي اختلف رواتُها، كحديث صلاة الكسوف، وحديث ابن عباس في صلاتِه مع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم عند خالتِه ميمونة رضي الله عنها.

قائمة المراجع والمصادر:

1- ابن الصلاح. عثمان بن عبد الرحمن. *معرفة أنواع علوم الحديث*. دار الكتب العلمية. ط1. 1423 هـ-2002م.

2- الأزهري، محمد بن أحمد. *تهذيب اللغة*. دار إحياء التراث العربي – بيروت. ط1. 2001م.

3- الأنصاري. محمد بن مكرم ابن منظور. *لسان العرب*. دار صادر – بيروت. ط3. 1414هـ.

4- البيهقي. أحمد بن الحسين، *السنن الكبرى*، دار الكتب العلمية- بيروت، ط3. 1424هـ - 2003م.

5- الحاكم الكبير. محمد بن محمد. *عوالي مالك*. دار الغرب الإسلامي. ط2. 1998م.

6- الحميري. نشوان بن سعيد. *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*. دار الفكر المعاصر- بيروت ، دار الفكر - دمشق، ط1، 1420هـ - 1999م.

7- الحنبلي. أحمد بن محمد. *العلل ومعرفة الرجال*. مكتبة المعارف – الرياض. ط1. 1409هـ.

8- الحنبلي. زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. *شرح علل الترمذي*. مكتبة المنار – الزرقاء. ط1. 1407هـ - 1987م.

9- الخطيب. أحمد بن علي. *الكفاية في فنون الرواية*. المكتبة العلمية - المدينة المنورة. ط1. (بدون سنة نشر).

10- الخطيب. أحمد بن علي. *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*. مكتبة المعارف- الرياض- ط1.(بدون سنة نشر).

11- الدارقطني. علي بن عمر. *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*. دار طيبة – الرياض. ط1 1405هـ - 1985م.

12- الرازي. عبد الرحمن بن محمد. *العلل*. مطابع الحميضي. ط1. 1427هـ - 2006م.

13- عتر. نور الدين. *منهج النقد في علوم الحديث*. دار الفكر- دمشق. ط3. 1401هـ -1981م.

14- العراقي. زين الدين عبد الرحيم بن الحسين. *التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح*. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1، 1389هـ/1969م.
15- العراقي. زين الدين عبد الرحيم بن الحسين. *طرح التثريب في شرح التقريب*. الطبعة المصرية القديمة.
16- العسقلاني. أحمد بن علي بن حجر. *تقريب التهذيب*. دار الرشيد – دمشق. ط1، 1406– 1986.
17- العسقلاني. أحمد بن علي بن حجر. *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. دار المعرفة – بيروت. 1379هـ.
18- العسقلاني. أحمد بن علي بن حجر. *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*. ط1. مطبعة سفير - الرياض. 1422هـ
19- العسقلاني. أحمد بن علي بن حجر. *النكت على ابن الصلاح*، عمادة البحث العلمي- الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة. ط1. 1404هـ-1984م.
20- الفحل. ماهر ياسين. أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء. ط1. المكتبة العلمية. بيروت.
21- مختار. أحمد. *معجم اللغة العربية* المعاصرة. عالم الكتب. ط1. 1429 هـ - 2008م.
22- النسائي. أحمد بن شعيب. *السنن الكبرى*. مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1. 1421هـ - 2001م.
23- النيسابوري. مسلم بن الحجاج. *مقدمة الصحيح*. ط1. دار إحياء التراث العربي – بيروت. (بدون سنة نشر).

Abstract:

The difference between Narrators of Hadith is considered one of the methods utilized to account for errors or discrepancies, as well as to uncover Narrators' illusions. It is a method used by many Hadith scholars to critique narrators and their narrations. They have made many Hadith in their works according to the narrators, and it was necessary to know how to deal with these differences, and to know the purposes of the critics of their narration, and the lack of studies in this aspect, and the lack of awareness of its importance, and It consists of an introduction, two chapters and a conclusion this research is interested in this aspect, Defining the difference between narrators, Knowledge of the rules of dealing with the difference in the books of Hadith, The researcher adopted the method of collection and deduction. and reached the difference in hadith narration happens when different narrators narrate it, and it becomes ample when those narrators have many narrations. and Balancing between narrations is conducted by comparing the different narrations and critic's perspective, due to the lack of a constant generalized rule. Hadith scholars use variety of methods to point to 'difference' in their books, either by a direct statement or hinting to it through the context of the chain of narrators' reference.

Keywords: laws, The difference, Narrators, Hadith.